مدير كهرباء الرقة: بدء تزويد غرب الرقة بالكهرباء والشبكة تحتاج إلى ٦٦ محولة لتغذية ٦ آلاف مشترك

وزير الكهرباء لـ«الوطن»: نعمل على توفير كل ما تحتاجه الشبكة لتأمين الكهرباء في ريف الرقة الغربي المحرر

محمود الصالح

كشف وزير الكهرباء غسان الزامل عن البدء في تغذية ريف الرقة الغربي المحرر بالتيار الكهربائي اعتباراً من بداية الشهر الجاري، بعد أن تم تأمين ما يحتاجه هذا الريف من خلال محطة سد الفرات.

وأكد وزير الكهرباء في تصريح لـ«الوطن» أن الوزارة تعمل على توفير ما تحتاجه تلك المنطقة من المحولات لجميع مراكز التحويل في الريف المحرر، منوهاً بأن الوزارة تعطي الأولوية في توفير الكهرباء للمواطنين، وقال: كانت العقبة الأساسية في طريق توفير الكهرباء لأبناء ريف الرقة الغربي المحرر هي مصدر التغذية، والآن تم حله، وبدأت بشكل فعلي عمليات التغذية لمحطة المياه الرئيسية وعدد من المناطق.

ووعد الزامل بتأمين المحولات التي تحتاجها الشبكة في ريف الرقة، وفق ما هو متوافر بشكل مباشر، على أن يتم استكمال تأمين جميع المحولات في الفترة القادمة.

المدير العام للشركة العامة لكهرباء محافظة الرقة عبد الكريم العلي أكد لـ«الوطن» أن عمليات تزويد ريف الرقة الغربي المحرر بدأت في المواقع التي فيها محولات، لأن جميع المحولات في تلك المناطق كانت قد تعرضت للتخريب والسرقة، خلال وجود المجموعات الإرهابية فيها، ما حرم الأهالي سنوات طويلة من الكهرباء، حيث كانت عمليات تشغيل المقرات الرئيسية ومحطة المياه يتم من خلال مولدات تعمل على الديزل.

وبين العلي أن حاجة ريف الرقة الغربي المحرر من مختلف أنواع المحولات ٦٦ محولة، وهذه كافية لتوفير الكهرباء لأكثر من ستة آلاف مشترك في تلك المنطقة جميعهم اشتراكات منزلية، نظراً لعدم وجود اشتراكات زراعية في الريف الغربي بسبب وجود مشاريع الري الحكومية التي تأخذ مياهها من بحيرة الأسد.

وأشار مدير الكهرباء إلى أن نسبة جاهزية الشبكة بشكل عام جيدة، ويمكن ترميم المحاور التي سرقت منها الأكبال من خلال ما هو متوافر لدى الشركة، وكذلك المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الطاقة الكهربائية لن تتأخر في توفير ما تحتاجه الشبكة في حال الاضطرار إلى تأمين بعض أنواع الأكبال، أو الاكسسوارات اللازمة لتشغيل الشبكة.

وكانت «الوطن» قد سلطت الضوء مرات عديدة على هذا الموضوع استجابة لشكاوى أبناء الريف الغربي المحرر، وذكر مدير كهرباء الرقة في تصريح سابق لـ«الوطن» انه لم تكن هناك حلول لتوفير الكهرباء في ذلك الوقت على الرغم من المحاولات الكثيرة التي بذلت لوصل شبكة المنطقة الغربية مع مأخذ سد الفرات كما كان عليه الحال قبل الأزمة.

«تجارة حلب» تدرس إعادة الحياة لسوقي «هنانو» و«ضهرة عواد»

حلب- خالد زنكلو

تسعى غرفة تجارة حلب لإعادة إحياء أسواقها الشعبية التي أتت عليها الحرب لتنشيط حركة التجارة وتحريك عجلة الاقتصاد في عاصمة الاقتصاد السوري.

وكانت شركة أسواق حلب أسست في ٢٠٠٦، بتشاركية بين مجلس مدينة حلب كقطاع عام وغرفة تجارة حلب كقطاع خاص، بغية بناء وتجهيز الأسواق الشعبية والتجارية والمولات.

وعمد مجلس المدينة إلى منح الشركة قطعتي أرض في حيي هنانو وضهرة عواد في الشطر الشرقي من المدينة لتجهيز سوقين شعبيين، وحال دخول الإرهابيين إلى الحيين في تموز ٢٠١١ من دون مواصلة عملهما بعد تخريبهما وتدميرهما.

وبغية تقويم الأضرار التي لحقت بسوقي هنانو وضهرة عواد الشعبيين، جال رئيس مجلس المديرين رئيس غرفة تجارة حلب عامر حموي بغرفة عدد من المعنيين في الغرفة على أقسام السوقين للاطلاع على واقعهما بعد الدمار الذي لحق بهما وخروجها من الخدمة.

وعلمت «الوطن» أن «تجارة حلب» تجري دراسة لإعادة الحياة إلى «هنانو» و«ضهرة عواد» بعد تقييم حجم التخريب فيهما ووضع الرؤية اللازمة لتأهيلهما ووضعهما حيز الاستثمار، علماً أن الأول يحوي ٤٥٠ محلاً تجارياً على حين يضم الثاني ١٥٠ محلاً تجارياً.

وترى «تجارة حلب» أن استثمار السوقين الشعبيين ذو جدوى اقتصادية بعد عودة الحياة إلى حيي هنانو وضهرة عواد إثر تحريرها نهاية ٢٠١٨ على يد الجيش العربي السوري وإعادة الأمن والاستقرار إليهما.

وشجع على اتخاذ هذه الخطوة، نجاح الفعالية الأخيرة التي نظمتها الغرفة مع محافظة حلب ومجلس المدينة في «أرض سوق مهرجانات غرفة تجارة حلب» في ٦ الشهر الجاري تحت اسم «سوق رمضان الخير» مع إقبال المتسوقين بشكل كبير على معروضات السوق وتجاوزهم عتبة ١٠٠ ألف زائر، بحسب تصريح للحموي أول من أمس، عدا إقبال الفعاليات الاقتصادية على المشاركة في الفعالية، إذ وصل عدد الشركات المحلية فيها ١٤٩ شركة، ما يعكس المزاج العام للفعاليات في إحياء الأسواق الشعبية والمساهمة بأنشطتها.

يذكر أن لشركة أسواق حلب قطعة أرض أخرى منحها مجلس المدينة لها في حي الأشرفية الآمن أيضاً، وهي صالحة لإنشاء سوق شعبي جديد في المدينة إضافة إلى السوق الشعبي الذي قد يؤسس في حي الخالدية أيضاً.

توثيق المقاطع لاتخاذ إجراءات ولا نستبعد رفع دعوى قضائية

نقيب المحامين لـ«الوطن»: ما ورد من مشاهد في «كسر عضم» عن المحامين يشكّل إساءة واضحة للمهنة

محمد منار حميجو

اعتبر نقيب المحامين الفراس فارس أن ما ورد من بعض المشاهد التي تمس عمل المحامين في المسلسل السوري «كسر عضم» تشكل إساءة واضحة لمهنة المحاماة، مضيفاً: نحن كنقابة نتابع الموضوع ويتم توثيق المقاطع من بعض الزملاء المحامين التي تضمنت الإساءة لاتخاذ إجراء معين سواء بمخاطبة نقابة الفنانين أم وزارة الإعلام، من دون أن يستبعد إمكانية رفع دعوى قضائية وهذا يعود في النهاية لقرار مجلس النقابة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن فارس أن ما يقرره مجلس النقابة من إجراء سيتم اتخاذه ولكن يجب أن ننتظر حتى نهاية شهر رمضان المبارك حتى يتم توثيق جميع المقاطع في حال وجدت حتى يتم اتخاذ إجراء موحد في هذا الخصوص وبالتالي فإنه من المبكر حالياً الحديث عن موضوع الإجراءات.

ولفت فارس إلى أن ما يحدث أن هناك تعدياً واضحاً على العديد من المهن بالتركيز على النماذج السيئة، مشيراً إلى أن هناك نماذج سيئة في كل المهن وهذا الأمر لا يمكن أن ننكره لكنها فردية وبنسب قليلة.

وأشار فارس إلى أن المسلسل تضمن أخطاء فيما يتعلق بموضوع مهنة المحاماة ضارباً مثلاً أنه شاهد مقطعاً ورد فيه قسم المحامين وكان هناك خطأ في القسم وهو غير النص الحقيقي.

ورأى فارس أن هناك بعض الأعمال التي تم عرضها في رمضان الحالي تشكل إساءة للدراما السورية وهناك تجاوز للخطوط الحمر وهي بعيدة عن الدراما التي كانت تعرض في المواسم الرمضانية الماضية، مشيراً إلى أنه يمكن عرض الكثير من القضايا بشكل واقعي أكثر من ذلك.

> بعد يومين توقيع عقد التأمين الصحي مع «السورية للتأمين» بسقف ٦ ملايين

وفي موضوع آخر كشف فارس أنه خلال اليومين القادمين سيتم توقيع عقد التأمين الصحي الخاص بالمحامين مع المؤسسة السورية للتأمين موضحاً أن سقف العقد لكل محامٍ ٦ ملايين داخل المشفى ومليون خارجه.

وأوضح أنه تم تقسيم المحامين لشرائح عمرية وبالتالي فإن دفع أقساط التأمين سيكون وفق هذه الشرائح، مشيراً إلى أن معظم المحامين سيدفعون أقساطاً أقل من ٢٠٠ ألف سنوية، ومعتبراً أن الأسعار الواردة في العقد مقبولة مقارنة بالغلاء الموجود حالياً.

ولفت فارس إلى أن عقد التأمين مفتوح وأنه بالإمكان أن يسجل المحامي هو وأسرته، مبيناً أن هناك فكرة لإمكانية تسجيل غير المحامين في العقد مثل القضاة والموظفين في وزارة العدل إضافة إلى الموظفين في النقابة باعتبار أنه كلما زاد عدد المؤمنين كان أفضل لشركة التأمين.

وأعاد فارس أسباب التأخير في تجديد عقد التأمين إلى ارتفاع الأسعار التي قفزت بشكل كبير وغير منطقي، مبيناً أن الشركات التي تقدمت بعروضها انسحبت ولم توافق على شروط النقابة.

وأشار إلى أن الاختيار الثاني للانتساب إلى النقابة خلال الشهر القادم، مؤكداً أن الإقبال على التسجيل حتى الآن ضعيف وبالتالي يتم الانتظار حتى يكون هناك أعداد لتقديم الامتحان.

وبيّن فارس أن الجمعة القادم يصادف عيد المحامي السوري وهو اليوم الذي توحدت فيه النقابات الثلاث دمشق وحلب واللاذقية في عام ١٩٧٢.

التجارة الداخلية بطرطوس أمام مرآة الواقع

مدير حماية المستهلك: نتيجة العمل والمتابعة تم تخفيض أسعار الفواكه والخضر بنسبة ٢٠ بالمئة

بالتنسيق مع بعض التجار خُفّضت الأسعار إلى حد التكلفة في سوق طرطوس الرمضاني الخيري

محمود شاهين

كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في طرطوس سالم ناصر أن عدد الضبوط الكلية منذ بداية العام الحالي بلغ ١٣٧٠ ضبطاً منها ١٠٠٨ ضبوط تسوية و ٣٦٢ ضبطاً محالاً للمحكمة، في حين بلغ عدد الإغلاقات للفترة نفسها ١٧٥ إغلاقاً وبلغت الشكاوى ٢١ شكوى.

وأوضح أن الضبوط تنوعت بين ١٤٥ ضبطاً عدم الإعلان عن الأسعار و٧٧٥ ضبط فواتير و٤٤ البيع بسعر زائد و١٤ الامتناع عن البيع و٢٥ بدل الخدمة و٣٦ ضبطاً مواصفات و٤ عدم تقديم بيان كلفة و٧ ضبوط غش.

> 1370 مخالفة ضبطتها حماية المستهلك منذ بداية العام في المحافظة

ولفت مدير حماية المستهلك في طرطوس إلى أن عدد ضبوط الأفران بلغ ١٥٢ ضبطاً، وضبطي اتجار بالدقيق و١٩ ضبط اتجار بالخبز التمويني، كما بلغت ضبوط المحروقات ٢٥ ضبطاً، إضافة لضبط متاجرة بمواد الإغاثة، و٩ ضبوط لمواد منتهية الصلاحية، و١٨ ضبطاً لمواد مجهولة المصدر.

وأشار ناصر إلى أنه تم سحب ٣٤٥ عينة للتحليل والمخالف منها أحيل إلى القضاء المختص أصولاً، كما تمت مصادرة مواد مجهولة المصدر أو منتهية الصلاحية أو مخالفة للمواصفات.

وأضاف: بتوجيه من الوزير تم مؤخراً تشكيل مكتب ارتباط فرعي تابع لمكتب ارتباط بالوزارة مهمته متابعة حركة إعداد السلع والعمل على تأمين انسيابها بالأسواق ومتابعة ظاهرة ارتفاع الأسعار وبناء عليه ونتيجة العمل والمتابعة تم تخفيض أسعار الفواكه والخضار بنسبة ٢٠ بالمئة خاصة البندورة ذات الإنتاج المحلي.

وتابع قائلاً: كما وقمنا بالتنسيق مع بعض التجار بالمشاركة سوق طرطوس الرمضاني الخيري وبمشاركة جميع المحافظات حيث تم تخفيض الأسعار ضمن فعاليات السوق إلى حد التكلفة حيث انخفض سعر بعض المواد حتى ٣٠ بالمئة ضمن الفعالية.

وقال: إن لقمة المواطن ومعيشته همنا وهاجسنا اليومي والمواطن على حق بكل ما يقول ويبدي ضمن نطاق القوانين والأنظمة المرعية، وهو همنا وشغلنا الشاغل وذلك وفق توجيهات الوزارة ومتابعة محافظ طرطوس في الرقابة على الأسواق والأسعار وضبط المخالفات حيث وجدت.

وأضاف: ذلك عملنا وتلك طرقنا في تحقيق العدالة وفق المعطيات التي تحفظ حق المواطن وحق الدولة لما فيه مصلحة الجميع.

وختم قائلاً: إن عملنا يتماشى مع مصلحة المواطن ويجب على المواطن أن يفعّل ثقافة الشكوى التي تخدمنا جميعاً بما فيها من المخالفات وتطبيق القوانين وتحقيق العدالة بين الناس بحدها الأقصى.